اقتصاد

«الصناعي» يستعد لطرح القروض التشغيلية بعد تأمين السيولة

محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المصرف الصناعي قاسم زيتون لـ«الوطن » عن دارسة موضوع القروض التشغيلية من المصارف العامة والجهات الوصائية لبيان الأسباب التي حالت دون الإقبال على هذه القروض رغم الاهتمام الحكومي المنصب بإعادة إقلاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى رأس مال عامل.

مشيراً إلى أنه من الممكن أن تكون مدة القروض من أبرز الأسباب وراء عدم الإقبال أو ارتفاع معدل الفوائد وذلك من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف، مبيناً أنه ومن وجهة نظر المصارف العامة ترى أن الشريحة المستهدفة قليلة لأن المنشآت التي تحتاج إلى رأس مال عامل وجاهزة للإنتاج محصورة في المناطق الآمنة فقط، لكون المنشآت التي في المناطق التي تم تحريرها متضررة إجمالاً، إضافة إلى أن معظم المنشآت في المناطق الآمنة كانت متعاملة مع المصارف ومتعثرة وهذا بالأساس يحول دون تمويلها.

وبين زيتون أنه وبعد الاطلاع على واقع الطلبات المقدمة بهذا الخصوص تبين أن المصرف الزراعي استطاع تمويل الكثير من الطلبات ما أدى إلى الاستنتاج أن أحد أهم أسباب عدم الإقبال على القروض التشغيلية غياب قدرة المصرف الصناعي على إطلاق هذه القروض لكون هذه الشريحة متعلقة به أساساً، وبناء على ذلك تم التوجيه من الجهات الوصائية بحل مشكلة المصرف الصناعي وإيجاد الآليات اللازمة لتأمين السيولة، وقريبا سيشهد هذا الموضوع انفراجاً بهدف الوصول إلى إطلاق القروض التشغيلية، بسقف يصل إلى ١٠ ملايين ليرة سورية للقرض الواحد.

وعن إمكانية العمل على تعديل شروط القروض التشغيلية من ناحية المدة والفائدة كشف زيتون أنه تم إرسال كتاب من المصارف العامة إلى اتحاد غرف الصناعة لتحديد موعد اجتماع لدراسة الموضوع وتحديد المعوقات التي وقفت أمام نجاح هذه القروض، وكذلك سوف يتم الاجتماع مع اتحاد غرف الزراعة واتحاد الحرفيين حتى يتم الوصول إلى الأسلوب الأمثل لإطلاق القروض التشغيلية بنجاح.

وعن إمكانية إضافة شرائح جديدة تستهدف من خلالها هذه القروض بين مدير الصناعي أن التفكير حالياً منصب بشكل أساسي على المشاريع الإنتاجية لأن همّ الحكومة اليوم هو إعادة عجلة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق وتخفيف المستوردات ما أمكن وتحقيق الأهداف الأساسية من تشغيل هذه المشاريع وهو تشغيل أكبر عدد ممكن من العاملين في البلد.

أما بالنسبة لإمكانية طرح منتجات إقراضية تهدف لإعادة تأهيل المنشآت وشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية التي أطلق عليها وزير المالية إسماعيل إسماعيل في وقت سابق بالقروض الاستثمارية، أكد زيتون أن الأمر سيتم بشكل تدريجي وأنه تم البدء حالياً بالقروض التشغيلية لتمويل رأس المال العامل كمرحلة أولى، وسوف تتم مناقشة الموضوع بالتفصيل مع غرف الصناعة والتجارة واتحاد الحرفيين وسيتم رفع المقترحات إلى الجهات الوصائية.

وحول الطلب الذي تقدم به اتحاد غرف الصناعة عن إمكانية إيقاف تنفيذ قرارات الحجز الواقعة على المنشآت الصناعية وما يتبعها من ملاحقة قضائية، لحين إعادة إقلاع المنشآت والبدء بالإنتاج من جديد وإعادة جدولة القروض، اعتبر زيتون هذا المطلب ملحاً من حيث المبدأ، وخاصة للصناعيين الذين تضرروا من الأزمة لأسباب خارجة عن إرادتهم، وخاصة الصناعيين الذين تاريخهم مع المصارف يشفع لهم بذلك.

مبيناً أنه وبشكل عام سوف تتم مناقشة هذا الموضوع ضمن جدول الأعمال مع اتحاد غرف الصناعة وأن هذا الموضوع يحتاج إلى تفصيل كبير ودقيق للتفريق بين أسباب التعثر والتفريق بين المناطق المتضررة عن غيرها.

متوقعاً أنه سوف يتم الوصول مع اتحاد غرف الصناعة إلى صيغة مناسبة تضمن حقوق المصارف وتحافظ على القطاع الصناعي المهم الذي يشكل إحدى حد ركائز الاقتصاد السوري.

بحضور أربعة وزراء

«خان حرير» حلب «بفسط» دمشق

الوطن

افتتحت غرفة صناعة حلب أمس معرضها التخصصي الأول في عالم الأزياء والأقمشة تحت اسم خان الحرير، وذلك في فندق الداما روز بدمشق، بحضور كل من وزراء المالية والاقتصاد والصناعة والتجارة الداخلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب فارس الشهابي أن المعرض هو «رسالة تحد أولاً وآخراً لحكومة الإرهابي أردوغان الذي حاول ومن معه تدمير الصناعة في حلب، إضافة إلى نهب المعامل وسرقتها»، مشيراً إلى أن معظم المشاركين بالمعرض معاملهم لا تزال مدمرة ومحتلة ولا يستطيعون الوصول إليها، لكنهم نقلوا إلى أماكن أخرى آمنة وعملوا وأنتجوا وقرروا أن يأتوا إلى دمشق رغم المخاطرة التي واجهتهم على الطريق الذي قطع بالأمس وعرضوا أنفسهم للخطر بهدف إعلاء صوت الصناعة وصوت مدينة حلب الصامدة.

لافتاً إلى أن حلب كانت بوابة رئيسية ومركزاً مهماً على طريق الحرير القديم الممتد من الصين إلى أوروبا، وخان الحرير في حلب هو مركز تجمع الصناعات النسيجية في قلب حلب القديمة. وباعتبار أن حلب هي العاصمة الصناعية لسورية والعاصمة النسيجية للشرق الأوسط كله اخترنا هذا الاسم «خان الحرير» ليمثل إعلان انطلاق هذه الصناعات من جديد من تحت الرماد وفي أحلك الظروف وأصعبها لنثبت للعالم أجمع أن حلب لا تموت وأن صناعتها لا تموت. مبيناً أن من استطاع أن يصمد خمس سنوات من التدمير الممنهج والمشاركة في معرض خارج سورية ويذهب ويتحدى العلم كله سوف يكون قادراً على المنافسة رغم المحن.

بدوره بيّن وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن المعرض يعتبر تظاهرة اقتصادية يجتمع فيها الصناعي بالمستهلك ويتعرف من خلالها إلى أذواق المستهلكين ويستطيع المستهلك الحصول على السلعة بأرخص الأسعار لأنه يختصر بهذا المعرض حلقات الوساطة بين المنتج وبائع الجملة والمفرق.

وأوضح أن هذا الملتقى، إضافة إلى أنه ظاهرة اقتصادية، جاء ليؤكد أن الصناعة السورية موجودة وأنها في حالة جيدة، وسورية تعيد بناء نفسها، وشعب حلب يحب الحياة وبإرادته القوية وحسه الوطني يعمل على إعادة بناء نفسه بنفسه وأكثر مما يتخيله الآخرون فالصناعيون يختزلون الزمن في إعادة بناء الصناعة.

وأكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين أن دعم الدولة للمنتج الصناعي كان من أولويات عملها وما زال لإعادة تدوير عجلة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني الوطني، مؤكداً أن إقامة معارض كهذه سوف يساهم في تخفيف الفجوة بين المنتج والمستهلك.

من جانبه بيّن وزير الاقتصاد همام الجزائري أن المعرض هو خطوة أولى وسيتم العمل على إقامة هذا المعرض في محافظات أخرى وفي الخارج لدعم الصناعة بشكل عام والصناعة الحلبية نظراً لدورها الرئيس في بنية الصناعة الوطنية، منوهاً بأن تعافي الصناعة في حلب هو تعافي العمق الصناعي في سورية وهو يأتي متزامناً مع الإنجازات الأخيرة التي حققها بواسل الجيش العربي السوري في حلب وريفها وهو ما يعد إشارة لعودة تعافي الصناعة الوطنية في حلب وهو ما يتكامل مع البنية الصناعية في جميع المناطق والمحافظات وفي سلاسل الإنتاج.

وأشار الجزائري إلى أهمية عودة المعامل والمنشآت إلى العمل والإنتاج الصناعي لخلق فرص عمل جديدة وتوليد الدخل ما يستدعي أن تقوم الدولة بدورها في تشجيع الصناعة الوطنية ومساعدتها وإعادة استقطاب الكفاءات والخبرات لكي تعود إلى العمل في منشآتنا معاملنا.

بدوره نوه رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع بأهمية وجود المنتجات الحلبية رغم كل الأحداث التي مرت بها حلب من ندرة المياه والكهرباء واليد العاملة، إضافة إلى التهجير الذي حصل ورغم ذلك ما زال المواطن في حلب يعيش يومه في سبيل أن يعيش يومه في حلب بالعمل والإنتاج وإثبات وجوده جاء من خلال هذا المعرض ليؤكد للعالم أننا هنا وسنبقى وسنستمر.

وأشار رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس إلى أهمية التعاون مع الصناعيين في حلب لإنجاح هذا المعرض وكل ما تحتاج إليه حلب.

ورداً على سؤال «الوطن» عن موضوع الخلاف القائم حول دخول الصناعي إلى خط التجارة فيما يخص بالمواد الأولية وخاصة في هذا الوقت الاستثنائي، أجاب: إن الأمر لا يعتبر خلافاً بل هو تضارب مصالح في بعض الأحيان، ويجب بالنتيجة أن يتحول هذا التضارب إلى تكامل ليخدم الشأن العام، وهنا يجد أصحاب القرار ضرورة بتحقيق التوازن بين مصالح التاجر والصناعي، حتى يكون هناك تكامل.

ولفت الدبس إلى أن المعرض مهم جداً باعتباره يقدم رسالة بأن حلب لا تزال على الخريطة الاقتصادية وتتعافى ولديها القدرات على التنافس نريد أن نعيد ألق الصناعة الحلبية كما كانت ونعيد لحلب أنها عاصمة الاقتصاد السوري.

بدوره بيّن المدير العام لهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إيهاب اسمندر لـ«الوطن» أن إقامة هذا المعرض يؤكد أن الصناعيين في حلب كانوا على مستوى التحدي وتمكنوا من إقامة معرضهم في الموعد المناسب من تنظيم معرضهم وقدموا للزوار منتجاتهم التي يمكن المراهنة عليهم وأن تكون منافسة في السوق المحلية والخارجية.

مؤكداً أن حلب ستعيد مكانتها الريادية في الصناعة النسيجية التي تعد الصناعة الثانية بعد المنتجات الغذائية.

وأوضح المدير العام للمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية فارس أحمد الكرتلي أن معرض خان الحرير من أهم المعارض التي أقيمت في السنوات الأخيرة وخاصة أن الشركات المشاركة استطاعت التغلب على كل ظروف الأزمة وأثبتت وجودها مع اهتمامها الكبير بمنتجاتها من حيث التصميم والجودة ما يؤكد أن الصناعة الوطنية بدأت تتعافى وعجلة الإنتاج تدور. مبيناً أن المعرض يوفر فرصة للصناعيين للترويج لمنتجاتهم وعقد صفقات ما يؤدي إلى التوسع.

برسم الحكومة.. هل توجد دراسة مضادة؟

دراسة اقتصادية حديثة: الأسرة السورية تحتاج إلى أكثر من ١٧١ ألف ليرة لتلبية احتياجاتها الأساسية

علي محمود سليمان

في ظل استمرار تكاليف المعيشة في الصعود على كافة المؤشرات أمام السوريين، وبقاء الرواتب والأجور دون تغيير يذكر، عند مستويات متدنية ومتأخرة عن الأسعار بفارق كبير أصبح الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة السورية أكثر من ١٧١ ألف ليرة سورية وفق أحدث دراسة أعدها الاقتصادي الدكتور عابد فضلية.

وفي تفاصيل الدراسة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد احتل الغذاء المركز الأول في أولويات الأسرة السورية حيث يشغل ٢٩٪ من تكاليف المعيشة، يليه السكن بنسبة ٢٨٪، ثم النقل بـ٩,٣٪، واللباس بـ٧,٨٪، و٧,٣٪ للأدوات المنزلية، و٣,٧٪ للاتصالات، و٣,٤٪ للصحة و٢,٦٪ للتعليم و٨,٢٪ للحاجات الأخرى، حيث تم احتساب تكلفة معيشة الأسرة السورية بحسب معطيات الأشهر الثلاثة الأخيرة، أخذت فيها (٨) حاجات رئيسية، هي الغذاء والسكن واللباس والنقل والاتصالات والتعليم والصحة والأدوات المنزلية الأساسية، وبمجموعها يبلغ الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة السورية نحو ١٥٧ ألف ليرة سورية، وإذا أضيف إليها تكاليف الحاجات الأخرى (التي يأخذها عادةً المكتب المركزي للإحصاء بعين الاعتبار) يصبح الحد الأدنى الشهري لتكاليف المعيشة ١٧١ ألف ليرة سورية.

وبمقارنة وسطي الأجور للفترة الحالية وهو ٢٦٥٠٠ ل.س، والحد الأدنى لتكاليف المعيشة ١٧١ ألف ل.س، مع أرقام العام ٢٠١١ حيث كان وسطي الأجور ١١ ألف ل.س والحد الأدنى لتكاليف المعيشة ٣٠ ألف ل.س، سنجد أنه في العام ٢٠١١ كانت تكاليف المعيشة للأسرة السورية تتطلب ٢,٧٢ الأجر الشهري لتغطية التكاليف، فيما أصبحت تحتاج إلى ٦,٥ من الأجر الشهري لتغطية تكاليف المعيشة في الوقت الحالي، رغم ازدياد الأجر الشهري.

وبالتالي فإن القوة الشرائية للدخل، ومستوى المعيشة، قد انخفضا بشكل عام ونظرياً بنفس هذه النسبة، إلا أن هذا الانخفاض يختلف طبعاً بشكل كبير ما بين أصحاب الدخل الثابت وأصحاب الدخل المحدود، وأصحاب الأعمال الحرفية، كما يختلف ما بين العاملين في القطاعين العام الذين ازداد أو يمكن أن يزداد دخلهم بمعدلات قليلة نسبياً، وبين العاملين في القطاع الخاص الذين غالباً ما تزداد أجورهم بنسب أكبر من العاملين في القطاع العام.

وحسب الدراسة فإن أهم المنعكسات الاقتصادية للأزمة تتمثل في انخفاض الطلب الفعال، نتيجةً للارتفاع العام لمستوى الأسعار وتفاقم نسب التضخم، وبالتالي الضعف العام بالقوة الشرائية للدخل وانعدام الدخل بسبب النزوح أو بسبب البطالة وعدم وجود فرص عمل، وبالمحصلة اتساع رقعة الفقر وازدياد أعداد الفقراء.

ومع إضافة مفاعيل التدمير والسرقة والتخريب للمنشآت والبنية التحتية، وتأثير الحصار والعقوبات الاقتصادية، تكون المحصلة هي تراجع معدل النمو الاقتصادي لكافة المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى حد النمو السلبي، ما يعني تقلص حجم الاقتصاد السوري، حيث حصل بطء أو توقف حركة الاستثمار الوطني والأجنبي وتوقف استكمال المشاريع الاستثمارية، ما يعني أيضاً مزيداً من التعثر المالي لأصحاب هذه المشروعات، وتراجع النشاط المصرفي إلى الحدود الدنيا، وتعطل عمليات التسليف والإقراض، وهي تعتبر شريان الأنشطة الاقتصادية، ما يعني أيضاً تعثر مزيد من المنشآت والمشروعات الإنتاجية.

وخلصت الدراسة إلى أن أهم ما يجب العمل عليه في المرحلة الحالية واللاحقة هو إعادة النظر في فلسفة وسياسات وقرارات وإجراءات الدعم لأهم السلع والخدمات والأساسية، وذلك من خلال إعادة النظر في الترجمة الخاطئة لمفاهيم ترشيد الدعم، وعقلنة الدعم، وإيصال الدعم لمستحقيه وغير ذلك من ترجمات مغلوطة.

بالإضافة إلى إعادة النظر بالسياستين النقدية والمالية، لإيجاد تنسيق وتكامل أفضل بينهما، للحفاظ على قيمة العملة الوطنية ولجم التضخم، ومعالجة مشكلة احتكار القلة لأسواق أهم المواد والسلع الأساسية والغذائية والعلفية ومواد البناء، وتشديد الرقابة على الأسعار في الأسواق، بما في ذلك أقساط التعليم الخاص والمعاينات والمعالجات الطبية،

وتسهيل منح القروض التشغيلية للمنشآت الإنتاجية وخاصة المتضررة أو المتعثرة، الصغيرة ومتناهية الصغر (بفوائد مدعومة)، ودعم أسعار الطاقة المستخدمة بالمنشآت الإنتاجية والحرفية والنقل العام والمكنات والمعدات الزراعية، وهذا من شأنه أيضاً إيجاد فرص عمل جديدة، أو إعادة فرص العمل لأصحابها، والعمل على تطوير ودفع قوى الإنتاج الصناعي التحويلي والزراعي النباتي والحيواني، بما في ذلك التوجه نحو الاستثمار في العناقيد الصناعية، والصناعات الزراعية التي تعتمد في مدخلاتها على المواد الأولية والمخرجات المحلية، وكذلك على الصناعات الرائدة التي تمتلك العوامل الذاتية والقادرة أن تكون القاطرة لإنماء الصناعات والقطاعات الأخرى، وعلى الأخص تلك التي تسهم في تأمين مزيد من الغذاء والدواء ومستلزمات الإنتاج، وهذا أيضاً من شأنه إيجاد فرص عمل جديدة، أو إعادة فرص العمل لأصحابها.

هيئة الاستثمار تطالب المصارف بإحداث فروع في المدن الصناعية.. ومدير التجاري: بعد تذليل المعوقات والصعوبات

الوطن

وجهت هيئة الاستثمار كتاباً إلى المصارف العامة تطالبها بإحداث فروع للمصارف في المدن الصناعية.

وطالب كتاب الهيئة المصرف التجاري السوري بالإسراع في تفعيل فروع المصرف في جميع المدن الصناعية (عدرا وحسياء والشيخ نجار وأم الزيتون) وذلك للقيام بالعمليات المصرفية وتسهيل تعاملات المستثمرين والموظفين في هذه المدن.

من جهته بيّن المدير العام للمصرف التجاري السوري فراس سلمان لـ«الوطن» أن سياسة المصرف تكون حيث يجب أن تكون بحيث تغطي الخدمات المصرفية كامل المناطق الجغرافية على مساحة الوطن.

وأوضح سلمان أن المصرف تابع عمله في كثير من المناطق في ظل غياب المصارف العامة والخاصة سواء في حمص المدينة أم المنطقة الصناعية بعدرا على الرغم من ارتفاع مخاطر العمل المصرفي.

وأكد سلمان أنه عندما تكتمل معطيات التواجد في المنطقة الصناعية بحسياء من حيث تأمين الكوادر البشرية ووسيلة نقل الأموال سوف يتم افتتاح مكاتب المصرف بعد تذليل جميع المعوقات والصعوبات التي تمنع ذلك في هذه المنطقة.

يشار إلى أن مدير المدينة الصناعية في حسياء اعتبر (في تصريح سابق) أنه من المؤسف استمرار المصارف الخاصة بعملها ضمن المدن الصناعية ولم تتوقف رغم الأزمة وحققت الأرباح، على حين المصارف العامة أغلقت فروعها وتوقفت تحت أسباب وحجج واهية وأن الأعذار التي تقدم بها المصرف التجاري حول نقص الكوادر وصعوبة تأمين السيارات المصفحة غير مقبولة.

«الأدوية البيطرية» تصدر بـ١,٦ مليون دولار في ٢٠١٥ وتستورد بـ٢٦ مليوناً معظمها مواد أولية

الوطن

كشف مدير الدواء البيطري في وزارة الزراعة زياد نمور لـ«الوطن» أن قيمة صادرات سورية من الأدوية البيطرية لعام ٢٠١٥ بلغ ١,٦ مليون دولار أميركي، وتم تصدير الإنتاج المحلي من الأدوية البيطرية إلى كل من العراق والسودان ولبنان وأوكرانيا والأردن ومصر والسعودية والبحرين وقطر وليبيا وتركيا.

وبلغ في المقابل إجمالي قيمة المستوردات من الأدوية البيطرية عام ٢٠١٥ نحو ٢٦ مليون دولار أميركي، معظمها على شكل مواد أولية تدخل في صناعة الأدوية البيطرية.

وعن التراخيص التي قامت المديرية بمنحها خلال العام ٢٠١٥ بين نمور أنه تم الترخيص لـ ١٥ مستودع أدوية إضافة إلى ٢٧ مكتب خدمات بيطرية، على حين بلغ إجمالي المعامل البيطرية ٥٥ معملاً.

وأوضح أنه بهدف مساعدة أصحاب المعامل التي أصبحت معاملهم خارج الخدمة نتيجة للظروف التي يمر بها القطر، تم استصدار قرار يسمح لهم باستمرار نشاطهم الإنتاجي بالتصنيع لدى الغير ضمن المعايير الفنية والقانونية والإدارية.

وأشار إلى أن الضابطة العدلية المختصة قامت بتنظيم مجموعة من الضبوط بحق عدد من المخالفين من المستودعات والمعامل، إضافة إلى مصادرة عدد من المستحضرات، كما تم إحالة الضبوط إلى القضاء المختص لاتخاذ الإجراء المناسب بحق المخالفين، كاشفاً عن قيام المديرية حالياً بالعمل على وضع التعليمات التنفيذية الخاصة بالرقابة الدوائية البيطرية والخاصة بعمل الضابطة العدلية، وأشار إلى أن مخبر مراقبة الجودة التابع للمديرية استعاد نشاطه، كما تم إجراء صيانة لمجموعة من المعدات والتجهيزات وتم وضعها في الخدمة، حيث تم الوصول لإجراء الاختبارات نفسها التي كانت تجرى قبل توقفه عن العمل في شبعا، وبيّن نمور أنه في عام ٢٠١٥ وصل عدد الاختبارات للمستحضرات الدوائية الطبية واللقاحات والمواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية البيطرية ٣٣٦٦ اختباراً، جزء من هذه الاختبارات خاص بثبات المواد الفعالة التي تدخل في تركيب المستحضرات، والتي تجرى لضمان جودة المنتج المحلي أو للتأكد من فعالية ومطابقة المستحضر المستورد للمواصفات القياسية.

موضحاً أن جودة الدواء البيطري تنعكس بشكل إيجابي على أداء الأطباء البيطريين، خلال معالجتهم لقطعان الثروة الحيوانية بهدف الوصول لمعالجة مجدية ونافعة تدعم استقرار الوضع الصحي لهذه الثروة.